الراصد

شؤون فلسطينية

2016/05/09م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

أبرز عناوين الصحف الفلسطينية 3

أبو مرزوق يكشف العديد من الأمور بخصوص"حكومة التوافق"..... 4

حماس ترحب بالدعوة لتشكيل هيئة وطنية لإدارة ملف الكهرباء 5

السفيران التركي والسويسرى في غزة..... 5

القرعاوي يحذر من تفاهمات بين السلطة والاحتلال للسيطرة على الانتفاضة..... 6

حمدان: الاحتلال يتسلح بموقف دولي مناصر لتشديد حصار غزة 6

"أبو مازن" يطلع السيسي اليوم على آخر المسجدات..... 8

وصفته بـ "السلاح السري".. شاهد: فيديو جديد يُفنِّد مزاعم الجنديّ قاتل الشهيد الشريف..... 9

هل يحرك تقرير "مراقب الدولة" ملف الجنود الأسرى لدى المقاومة؟ 10

جهات محلية ودولية: عباس المسؤول عن أزمة كهرباء غزة..... 10

وكالة: عباس يعين اللواء فرج مستشارا للأمن القومي..والأجهزة الأمنية تزيد من انتشارها في مدن فلسطينية..... 13

الحياة: اتصالات أمريكية مع باريس للاستفسار عن تفاصيل "المبادرة الفرنسية" للسلام بخصوص فلسطين 14

هل تجر حرب الأنفاق إلى مواجهة شاملة في غزة؟..... 15

"دماؤنا في اعناقكم ..سيادة الرئيس ومعالي رئيس الوزراء" يافطات في شوارع غزة الرئيسية..... 16

هل غزة على أعتاب عدوان صهيوني جديد؟..... 16

شامخا يمضي الشيخ إلى وجبة أسر جديدة..... 18

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

أبرز عناوين الصحف الفلسطينية

رام الله – وفا - 9\5\2016

ركزت الصحف الفلسطينية الثلاث (القدس، والأيام والحياة الجديدة) الصادرة اليوم الاثنين، على مخطط اسرائيلي لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية فوق 419 دونمًا من أراضي بيت إكسا ولفتا.

وفيما يلي أبرز العناوين:

" القدس":

أميركا تقر صيغة قوية لشجب الاستيطان في تقرير الرباعية الدولية

تركيب كاميرات قرب مئذنة باب الغوانمة

النيابة الاسرائيلية تتهم مردخاي فعنونو بانتهاك شروط الافراج عنه

الامم المتحدة ترفض اقتراحًا لنتنياهو بخصوص التاريخ اليهودي و"الأقصى"

مؤسسات حقوقية تطالب بإلغاء مخطط لتوسيع مستوطنة "راموت" على حساب أراضي بيت إكسا ولفتا

أوقاف القدس تختتم مسابقة "القرآن في قلبي"

تحويل الطفل مهند المصاب باحتراق منزل عائلة أبو الهندي للعلاج في "تل هاشومير"

اختتام فعاليات أيام شارع نابلس في القدس

"الأيام":

القدس: مخطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية فوق 419 دونمًا من أراضي بيت إكسا ولفتا

الاحتلال يجرف 50 دونمًا ويقتلع 50 شجرة زيتون في كفر قدوم

الشيخ صلاح يبدأ تنفيذ حكم بالسجن تسعة أشهر: لا يمكنهم سجن ارادتي

القدس: مسيرة عنصرية للمستوطنين في البلدة القديمة

القدس: الاحتلال يفرج عن جثمان الشهيد محمد نمر فجرًا

اسرائيل تتوعد بمواصلة العمليات على حدود غزة بحثا عن أنفاق

نتنياهو يوبخ نائب رئيس أركان جيشه لإشارته الى سلوكيات تشبه سلوك النازيين

القاهرة: مقتل ثمانية شرطيين في هجوم لتنظيم "داعش" في ضاحية حلوان

"الحياة الجديدة":

قمة فلسطينية مصرية اليوم في القاهرة

"هآرتس": إسرائيل تسعى لتخفيف تقرير "الرباعية" ضد الاستيطان

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

تقديم موعد جلسة التماس الأسير جنازرة الى العاشر من الشهر الجاري

مصرع طفل دهسًا برفح ومواطن بإطلاق نار خلال شجار عائلي في بني نعيم

تعديل على دوام معبر الكرامة اليوم والأربعاء

الرئيس الاسرائيلي السابق قصاب المدان بالاغتصاب يطلب عفوًا رئاسيًا

الاحتلال يماطل في علاج الأسير المصاب محمد السعودي

الأسير المصري المريض بالسرطان ينتظر جرعات الكيماوي منذ عامين

أبو مرزوق يكشف العديد من الأمور بخصوص"حكومة التوافق"

الإثنين — ٢٨ أبريل ٢٠١٤

غزة - شبكة فراس :

تطرق "موسى أبو مرزوق" نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" - اليوم الاثنين - إلى رئاسة حكومة التوافق المنتظر تشيلها ، مؤكدا أن حركته لن تعارض تولي رئيس الحكومة الفلسطينية في رام الله رامي الحمدالله- أو أي شخصية أخرى- لرئاسة حكومة المصالحة. كما أكد "أبو مرزوق" - أثناء لقاء جمعه بكتاب ومحللين سياسيين ورجال أعمال نظمته مؤسسة "بال ثينك" للدراسات الاستراتيجية بغزة اليوم - أن الحكومة المقبلة ليست حكومة الرئيس محمود عباس وإنما حكومة شراكة وطنية وتوافق، "وهذا ما وقعنا عليه مع حركة فتح" ، قائلا إن "عباس" يحمل ملفات عديدة في هذا الوقت بينما تتطلب حكومة التوافق جهودًا كبيرة. وشدد على أن حكومة التوافق "لا سياسية قطعًا" وليس لها أي شأن بذلك، لافتًا إلى أن برنامجها واعترافها بالكيان الإسرائيلي قد يدفع الكثير من الكفاءات الوطنية للإحجام عن المشاركة فيها، فضلًا عن أن الحكومة المقبلة تحمل ملفات حرجة ومتسعة ، وقد تمّ تحديد مهام حكومة التوافق الوطني في اتفاق القاهرة بمتابعة إجراءات إعادة بناء الأجهزة الأمنية، والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة اعمار قطاع غزة، ومعالجة كافة القضايا الإدارية والمدنية الناجمة عن الانقسام بين الضفة الغربية والقطاع. وفي الوقت ذاته ، لفت "أبو مرزوق" إلى عدم وجود أي بنود سرية في اتفاق المصالحة الذي وقعته حركته وحركة فتح في غزة، مشيرًا إلى أن الحركتين وقعتا في غزة على ما اتفقتا عليه في السابق ، مشيرا إلى أن توقيع اتفاق تطبيق المصالحة الوطنية جاء بدافعية من حركتي فتح وحماس، إضافة إلى مأزق الحركتين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة والذي شكل بيئة قوية لإتمام الاتفاق. كما كشف "أبو مرزوق" أن مأزق حركة فتح كان في فشل المفاوضات مع الكيان الإسرائيلي والتي استمرت لعقدين من الزمن، أما حركة حماس فمأزقها في تعامل مصر معها سيما في غزة ، وتأزمت علاقة حركة حماس بالقاهرة بعد عزل الجيش المصري الرئيس محمد مرسي في 3 يوليو 2013، واتهام الحركة بالتدخل في الشأن الداخلي المصري ودعم جماعة الإخوان المسلمين- التي تنتمي لها حركة حماس فكريًا- ومساندة "الإرهاب" في سيناء، الأمر الذي نفته الحركة مرارًا. وأكد "أبو مرزوق" أن المصالحة الوطنية ستمضي في طريقها نحو إنهاء الانقسام بين شقي الوطن، رغم وجود خشية لدى البعض من ذلك ، محّملا ضغوط الإدارة الأمريكية والكيان الإسرائيلي مسئولية فشل اتفاقات المصالحة خلال خمس سنوات مضت، مشيرًا إلى أن توفر الإرادة الفلسطينية في إنهاء الانقسام وتجنب الضغوط أسهم في إنجازها. وبخصوص تهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدات عن السلطة والبالغة حوالي 450 مليون دولار، قال أبو مرزوق إن حاجة واشنطن السياسية للأموال أكثر بكثير من احتياج الفلسطينيين لها، مؤكدًا أن تلك الأموال "لا تصلح أن تكون أدوات ضغط علينا إذا كان هناك قرار فلسطيني موحد" ، وكانت الإدارة الأمريكية قد لوحت - مؤخرًا - بإعادة النظر في المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية إذا شكلت حكومة توافق وطني، مطالبةً أي حكومة فلسطينية مقبلة

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الاعتراف بـ"إسرائيل" وقبول الاتفاقات السابقة. ومن جانب مماثل ، لفت "أبو مرزوق" إلى أن المعوق الأساسي أمام إتمام المصالحة المجتمعية هو مالي؛ فهناك 500 دية يجب أن تدفع وتحتاج الملايين، فضلًا عن المصابين والأضرار المادية والممتلكات، مشيرًا إلى أن "القليل من العرب سيساعد في هذا الملف" ، كاشفا عن اقتراح توافقت عليه الأطراف بتشكيل صندوق للتعويضات، لكنه قد يحتاج إلى شبكة أمان فلسطينية من رجال الأعمال وغيرهم لتغطية نفقاته. وكذلك تطرق "أبو مرزوق" إلى دور المجلس التشريعي في المرحلة المقبلة، مؤكدا أن الرئيس عباس سيصدر مرسومًا بعد مرسوم تشكيل الحكومة بإعادة تفعيله وانتخاب هيئته الرئاسية، وسيمنح المجلس الثقة لحكومة التوافق الوطني المقبلة، لافتًا إلى أن جميع القوانين التي صدرت في غزة والمراسيم في الضفة ستعرض عليه لدراستها ولكن بتوافق سياسي ، كما أوضح أن المجلس التشريعي سيتوافق بعد إعادة تفعيله على قانون جديد للانتخابات التي من المقرر أن تجرى بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة. وأيضا لفت "أبو مرزوق" إلى الدور المصري في فلسطين، حيث قال إن مصر حافظت على استقلال القطاع منذ التاريخ، "ولا يستطيع أي فلسطيني الاستغناء عن القاهرة بغض النظر عن من يحكمها، ولن يكون لأي سياسي دور في المنطقة دون أن تكون القضية الفلسطينية عنوانه الأساسي" ، وعبّر القيادي في حماس عن أمله أن تفتح السلطات المصرية معبر رفح كما كان في السابق بعد تشكيل حكومة التوافق الوطني، وتواجد قوات من السلطة الفلسطينية عليه.

حماس ترحب بالدعوة لتشكيل هيئة وطنية لإدارة ملف الكهرباء

غزة – صفا 2016\5\9

رحبت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمبادرة الصادرة عن شبكة المنظمات الأهلية، التي تدعو إلى تشكيل هيئة وطنية لإدارة ملف الكهرباء في قطاع غزة بشكل كامل.

ودعت الحركة في بيان على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري وصل "صفا" نسخة عنه الاثنين إلى وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ، مشيرةً إلى أنه لا علاقة لها مطلقاً بشركة الكهرباء، وأن بإمكان أي لجنة وطنية إدارة الشركة وتحمل مسؤولياتها.

ولفت أبو زهري إلى أنه سبق لحركته في لقاء الفصائل مع رئيس سلطة الطاقة عمر كتانة أن أكدت أنها لا تمانع أن تتسلم سلطة الطاقة في رام الله ملف الكهرباء بالكامل، على أن تتحمل مسؤولية علاج أزمة الكهرباء وتوفير ما يلزم منها للجمهور.

وكان مدير شبكة المنظمات الاهلية في قطاع غزة أمجد الشوا دعا أمس الأحد إلى تشكيل هيئة وطنية صاحبة قرار لإدارة ملف الكهرباء في قطاع غزة.

وطالبت الشبكة كافة الأطراف الفلسطينية وفي مقدمتها حكومة التوافق الوطني وحركتي فتح وحماس إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني اليومية جراء الأزمات المتراكمة بما فيها أزمة الكهرباء التي يدفع المواطن الفلسطيني حياته ثمنا لها.

ويأتي هذا المقترح بعد يومين من فاجعة مقتل ثلاثة أطفال أشقاء من عائلة الهندي في مخيم الشاطئ نتيجة استخدام الشموع في ظل انقطاع التيار الكهربائي.

السفيران التركي والسويسرى في غزة

غزة - معا – 2016\5\9

وصل اليوم الاثنين السفيرين التركي لدى السلطة الفلسطينية مصطفى سيرنيتش والسويسري بول غارنييه إلى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "ايرز" شمال القطاع.

Center مركز AZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وتصل هذه الوفود لمتابعة مشاريعها في القطاع والاطلاع على الواقع الإنساني لسكان القطاع في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ عشرة سنوات والعدوان الإسرائيلي.

القرعاوي يحذر من تفاهمات بين السلطة والاحتلال للسيطرة على الانتفاضة

الرسالة نت 9\5\2016

حذر القيادي في حركة "حماس" والنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني فتحي القرعاوي، من وجود تفاهمات بين السلطة والاحتلال، للسيطرة على انتفاضة القدس ومواجهة الهبة الشعبية من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية.

وقال القرعاوي، في تصريح خاص لـ"الرسالة نت"، الإثنين،" انسحاب قوات الاحتلال من مدن الضفة الغربية، وسيطرة قوات أمن السلطة عليها، خاصة المناطق التي تشهد مواجهات يومية مع الاحتلال، يضع تساؤلات كبيرة عن الدور الذي تقوم به السلطة في السيطرة على الهبة الشعبية، ومواجهة أبناء شعبها".

وأضاف، إذا كان الهدف من تلك التفاهمات الأمنية هو مواجهة قوات السلطة للانتفاضة الشعبية، فذلك سيكون "فخاً" نصب للفلسطينيين، لخلق مواجهة فلسطينية-فلسطينية، وتقديم خدمة مجانية للاحتلال الذي عجز طوال الشهور الماضية على السيطرة عليها".

وأكد النائب القرعاوي، أن الدور الذي تقوم به أجهزة الامن الفلسطينية خلال شهور الانتفاضة لم يكون دوراً "وطنياً"، وأي تفاهم مع "إسرائيل" سيكون خطير على الانتفاضة والفلسطينيين.

تصريحات النائب القرعاوي، جاءت بعد الحديث أن السلطة الفلسطينية تعتزم زيادة قواتها الأمنية العاملة في مدن الضفة الغربية، وذلك في أعقاب التفاهم "الإسرائيلي"- الفلسطيني بشان تقليص عمل الجيش الإسرائيلي وعدم اقتحامه المدن الرئيسية.

حمدان: الاحتلال يتسلح بموقف دولي مناصر لتشديد حصار غزة

بيروت / غزة -حاوره أحمد المصري فلسطين أون لاين 9\5\2016

أكد مسؤول دائرة العلاقات الدولية في حركة "حماس" أسامة حمدان، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تتسلح بموقف دولي ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية في تشديد الحصار على قطاع غزة، وهو ما يجعلها غير مكترثة مطلقا لدعوات وانتقادات تصدر عن هذا الطرف أو تلك الشخصية أو المؤسسة.

وأشار حمدان في حوار مع صحيفة فلسطين، الى أن قضية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، من القضايا التي تعتبرها حركة حماس قضية وطنية غير متعلقة بها فقط، مشددا على أن الحصار والممتد منذ عشر سنوات هو استكمال لحالة "الانقلاب الأسود" على الديمقراطية الفلسطينية التي أفرزت خلال انتخابات 2006، وحققت ما لم يرضِ الاحتلال وأعوانه الفاعلين في المجتمع الدولي.

وقال حمدان إن الاحتلال ودولا من المجتمع الدولي، انقلبوا مباشرة على هذه الانتخابات عبر بوابة الحصار، وإعلاء ما عرف في حينه بشروط الرباعية، وتفعيل وتكليف أياد فلسطينية للعبث داخليا بالأمن بالاغتيال والتفجير.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

إسقاط الديمقراطية

وأضاف "أن استمرار الحصار هو استكمال لإسقاط الديمقراطية الفلسطينية والصمود الفلسطيني"، مؤكدا أن حركة حماس نجحت في مراحل متعددة من عمر الحصار في التخفيف من وطأته، غير أن العام الجاري والذي سبقه بات الحصار قاسيا، لا سيما أنه سُبق بعدوان واسع استمر 51 يوما.

وأوضح أن قيادة حركة حماس واستشعارا منها بالمسؤولية بذلت جهودا كبيرة في التخفيف من هذا الحصار، على صعيد البيئة الداخلية أولًا، بتقديم كل التنازلات لتشكيل حكومة وفاق وطني، لتقوم بدورها المنوط بها، غير أن رئيسها رامي الحمد الله بات في المحصلة جزءا من الحصار نفسه.

وذكر حمدان أن حركته توجهت للبيئة الإقليمية ثانيا، ولا سيما تجاه مصر، على قاعدة إنهاء حالة الحصار من خلال تفاهم فلسطيني مصري يفشل الحصار على قطاع غزة ويوقفه، مشيرا إلى أن الزيارة لمصر جرت وسط جملة من الاتصالات والزيارات لدعم اللقاء والمشروع المطروح.

وفي سياق ملف الحصار ذاته، أكد حمدان أنه يجب ألا يظن أحد أن المستهدف عبر الحصار هو المقاومة ورأسها فقط، وأن الأساس في هذا الحصار هو خيار الشعب الفلسطيني وإرادته.

وحول مستجدات المصالحة الفلسطينية، قال حمدان، إن حركته ما زالت في انتظار تحديد حركة "فتح" موعدا لالتقاء قيادة الحركتين في العاصمة القطرية الدوحة.

أحاديث إعلامية

وأشار إلى أن تصريحات قيادة حركة "فتح"، التي تتحدث عن وجود اتفاق حول لقاء في نهاية الشهر الجاري، هي "أحاديث إعلامية، وليس بشكل رسمي"، غير أنه شدد في ذات الوقت على أن "حماس" مستعدة لعقد اللقاء "اليوم قبل غدٍ".

وقال: "إن المصالحة الفلسطينية هي بين أطراف، ولا تكفي النية الحسنة لدى طرف وحده، فلا بد أن يقابل بفعل من كل الأطراف"، مؤكدا أن المصالحة لا بد من دعمها وتفعيلها ليس فقط من أجل غزة بل وصولا للقدس ومواجهة الاستيطان.

وأضاف: "لا يظن أحد أن استمرار الحصار على غزة، والانقسام سيخدمان فريقا سياسيا، ومخطئ من ظن أنه يكسب من استمرار الانقسام، فعدم تفعيل المصالحة وإبقاء الانقسام على حاله هو خسارة للشعب والقضية كلها".

وتطرق حمدان إلى اللقاءات التي جرت بين قيادة الحركتين في الدوحة قائلا، إنها خرجت بنتائج جيدة في مضمار ملف المصالحة، وأن المفترض أن تكون نتائجها معتمدة لدى قيادة الحركتين لتفضي للخطوة النهائية المتمثلة في الإجراءات التنفيذية.

وأضاف "من طرفنا ما تم الاتفاق عليه نحن ملتزمون به ونأمل أن يكون نفس الموقف لدى حركة فتح كذلك، وأن يحصل اللقاء قريبا وينتهي الانقسام عبر الإجراءات المتفق عليها بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتفعيل ملف منظمة التحرير، وأن تكون أولويات الحكومة المشكلة إنهاء الحصار والإعداد للانتخابات".

وبين أن "حماس" في صدد أن تسمع الموقف النهائي الرسمي خلال اللقاء القادم بشأن ما تم الاتفاق عليه، بشأن الملفات المطروحة وبما فيها ملف الموظفين في غزة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وفي ملف المفاوضات التركية الإسرائيلية، والنقاط البارزة خلالها المتعلقة في شروط تركيا لإعادة العلاقات المنقطعة بعد الاعتداء على سفينة مافي مرمرة التركية، قال حمدان إن المتعلقات المحدثة حول هذا الملف يوضح أن الجانب الإسرائيلي لا زال متعنتا فيما يخص موضوع رفع الحصار بكل جوانبه.

انتهاك صارخ

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال لا تزال تشعر بأن جزءا من المجتمع الدولي ولا سيما أمريكا، يدعمها في إبقاء الحصار، وعدم الاستجابة لأي دعوات لرفعه، رغم ما في هذا الحصار من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ووصوله لنقطة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

وانتقد حمدان وحدانية الصوت التركي لرفع الحصار الإسرائيلي، مطالبا بأن يكون هناك جهد عربي ودولي موازٍ للجهود التركية لإنهاء الحصار، وأن تفهم دولة الاحتلال بأن موقفها المتشدد من الحصار ما هو إلا تنفيذ لجريمة إبادة جماعية جديدة.

وأكد أن الجانب العربي لا بد من قيامه بخطوات عملية، لا سيما أن معبر رفح الحدودي هو بين مصر وغزة المحاصرة، وأن الواجب اتخاذ خطوات لفتح بوابة معبر رفح الحدودي، بما يخفف من الحصار المطبق.

وشدد حمدان على أن الاحتلال ليس معنيا برفع الحصار، وأنه يريد استسلام الفلسطينيين وإذلالهم، مؤكدا أن سياسة الإذلال الإسرائيلية ليست موجهة فقط لقطاع غزة، بل إنها تمتد للضفة الغربية، غير أنها في الأخير تجري كثيرا بتنسيق مشترك مع السلطة الفلسطينية، والتي ما تخجل أن تتحدث "بشكلٍ وقح" عن وقوفها في وجه إرادة الشعب وانتفاضته، وفق تعبيره.

أهداف التصعيد الإسرائيلي

وفي شأن التصعيد الإسرائيلي على القطاع؛ قال حمدان إنه يهدف بصورة مباشرة إلى تغيير شروط وقف إطلاق النار التي حصلت عام 2014، حيث يرى الاحتلال أنها ليست بالمستوى المطلوب الذي يريده.

ونوه إلى أن جزءا آخر من أهداف التصعيد يتعلق بتلبية سلطات الاحتلال لاحتياجات أطراف داخل كيانه، بداية من اليمين المتطرف، ونهاية إلى أحزاب المستوطنين التي تشكل الائتلاف الحكومي القائم.

واستبعد حمدان إمكانية تطور التصعيد الإسرائيلي، ليصل لعدوان شامل أو واسع، مرجعا ذلك للبيئة الإسرائيلية الحالية، التي لديها حساباتها الخاصة، ولا سيما فيما يجري في المنطقة من أحداث.

وأكد أن الاحتلال في نهاية هذا التصعيد سيكتشف أنه لن يصل إلى ما يريد ولن يحقق أهدافه، موضحا أن المقاومة الفلسطينية ملتزمة بمشروعها، والتعامل مع ظرف التصعيد بواقع مسؤولية ودون مغامرات كما يصورها البعض.

وكشف حمدان عن وجود اتصالات مختلفة لإعادة تثبيت وقف إطلاق النار ما بين المقاومة والاحتلال، مبينا أن الأمور تسير بهذا الاتجاه، وأن (إسرائيل) تحاول عبثا بشنها غارات بسلاحها الجوي الحديث عن قوتها وقيامها بما تشاء وقت ما تشاء.

"أبو مازن" يطلع السيسي اليوم على آخر المسجدات

القاهرة- معا- 2016\5\9

استقبل الرئيس محمود عباس "أبو مازن" بمقر إقامته في قصر الضيافة بالقاهرة التي يزورها حاليا، وزير الخارجية المصري سامح شكري وامين عام الجامعة العربية نبيل العربي وذلك فى اجتماعين منفصلين.

وقام الرئيس عباس باطلاع الوزير شكري حسب بيان من سفارة فلسطين بالقاهرة على آخر المستجدات على صعيد القضية الفلسطينية، في "ظل استمرار تصعيد الإجراءات العنصرية من قبل الحكومة الإسرائيلية ومستوطنيها بحق شعبنا

الفلسطيني، واستشراء الاستيطان في الأرض الفلسطينية، في ظل انسداد كامل للأفق السياسي، بالإضافة إلى أهمية الإسراع بعقد المؤتمر الدولي، وخلق الآلية المناسبة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين، والمساعي التي تبذل من أجل تحديد الوقت لطرح مشروع قرار في مجلس الأمن حول الاستيطان الذي يشكل العقبة الكبرى أمام تحقيق السلام".

واضاف البيان ان الرئيس عباس أعرب ، عن تقديره للجهود التي تبذلها مصر، في" دعم شعبنا وقضيته العادلة في مختلف المحافل الدولية والإقليمية، والتي لم تدخر جهدا من أجل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، إضافة لدعمها التام لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية".

من جانبه قال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، إن الوقت حان لإنهاء الصراع الإسرائيلي.

وأضاف العربي في تصريح له عقب اللقاء الذي جمعه مع ابو مازن ، مساء اليوم الأحد، أن جميع الدول العربية ترغب في التحرك ودعم القضية الفلسطينية في الطريق السليم، والمطلوب الآن بعد توقف المبادرات، هو عقد مؤتمر دولي، ويجب على الأطراف المعنية التوجه إلى إنهاء الصراع، واصفا اللقاء مع الرئيس بالهام.

وأكد أن هذا مطلب الدول العربية منذ سنوات، وحان الوقت للإقدام على هذه الخطوة بقوة شديدة وبإجماع عربي ودولي، مشيرا إلى أن فلسفة المبادرة الفرنسية هي أن الدول الهامة في العالم تأخذ موقفا واحدا لدعم إنهاء الصراع وإقامة الدولتين.

وأوضح أن وزير الخارجية المصري سامح شكري سيتوجه إلى نيويورك يوم غد الاثنين لبحث العديد من الأمور، وسيدفع بقوة شديدة في دعم المبادرة الفرنسية والمطالب الفلسطينية المشروعة، بدءا بعقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية في نهاية الشهر الجاري.

وكان الرئيس الفلسطيني قد وصل في وقت سابق الاحد إلى القاهرة في زيارة لمصر تستغرق ثلاثة أيام.

وقالت مصادر دبلوماسية إن الرئيس الفلسطيني سيبحث آخر تطورات القضية الفلسطينية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وعدد من كبار المسؤولين والشخصيات خلال زيارته.

وصفته بـ "السلاح السري".. شاهد: فيديو جديد يُفنِّد مزاعم الجنديّ قاتل الشهيد الشريف

سما 2016\5\9

بثّت القناة العبرية الثانية، الليلة الماضية فيديو جديد وصفته بـ "السلاح السري" للمدعي العام العسكري الذي سيثبت كذب ادّعاء الجندي الذي أطلق النار على الشاب "عبد الفتاح الشريف النار" في نهاية شهر آذار الماضي، وهو ملقى على الأرض ما تسبب باستشهاده.

وبحسب القناة فإن النيابة العسكرية ستقدم اليوم الاثنين خلال المحاكمة أمام المحكمة العسكرية في يافا، فيديو آخر يوثّق الحدث ويثبت أن الروايات المختلفة التي أدلى بها الجندي سابقًا كانت كاذبة، ما سيدعم إدانته جنائيًا.

وأشارت القناة إلى أن الجندي خلال استجوابه في أكثر من مرة كان يدلي بشهادات مختلفة، آخرها كان أنه كان ينظر للشاب الشريف وشاهده يحرك رأسه ويمد يده على نحو السكين التي كانت قريبة جدًا منه واقترب منها فعلاً فاضطر لإطلاق النار تجاهه.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ويظهر الفيديو الجديد أن هناك مسافة كبيرة بين الشاب الشريف الذي كان لا يقوى على الحركة ومكان السكين، وأنه لا يقوى على الوصول إليها وتناولها في يده، كما أن ادّعاء الجندي بأن "معطف" الشاب كان منتفخًا ما أثار شكوكه بإمكانية وجود قنبلة على وسط جسده، ما يثبت زيف ادّعاءات الجنديّ من خلال الفيديو الجديد.

هل يحرك تقرير "مراقب الدولة" ملف الجنود الأسرى لدى المقاومة؟

الناصرة - ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام 9\5\2016

أعاد تقرير "مراقب الدولة" وما تضمنه من شهادات حول إخفاقات حكومة الاحتلال في أدائها خلال الحرب الأخيرة (صيف 2014) على غزة، ملف الجنود الأسرى والقتلى إلى الواجهة من جديد.

فقد ذكرت القناة العبرية العاشرة اليوم الاثنين، أن عائلة الجندي الأسير لدى المقاومة أبرهام منجستو قدمت مناشدة إلى رؤساء المدن الصهيونية (رؤساء البلديات) تطالبهم بعدم نسيان ابنهم في "يوم الاستقلال" (ذكرى النكبة الفلسطينية)، وتطالبهم بإحياء ذكراه في الاحتفالات، وذكر عدد الأيام التي لا يزال يمضيها منذ أسره لدى المقاومة في غزة.

بدورها، طالبت عائلات الجنود القتلى في الحرب على غزة المستشار القانوني للحكومة بإقامة لجنة تحقيق حكومية للتحقيق في ما جاء بمسودة تقرير "مراقب الدولة يوسف شابيرا".

وقالت والدة أحد الجنود القتلى، الذي قتل في "عملية ناقلة الجند" خلال الحرب، نريد معرفة تفاصيل ما حدث ليلة وقوع المدرعة في يد مقاتلي حماس ومقتل ابنها وذلك بعد ظهور الفشل الذريع الذي عرضه التقرير.

ويأتي هذا التحرك الشعبي والمطالبات من عائلات الجنود في أعقاب تسريب مسودة تقرير مراقب الدولة حول الحرب الأخيرة على غزة، والتي كشفت وجود إخفاقات في طبيعة أداء الحكومة خلال مجريات الحرب.

وفي أعقاب تسريب المسودة طالب مراقب الدولة المستشار القانوني للحكومة البدء بالتحقيق لمعرفة الجهات التي سربت مسودة التقرير.

أما نائب قائد منطقة الجنوب في جيش الاحتلال "يوم توف ساميا"، فقال إن التقرير على خطورته إلا أنه لم يكشف عن الخطر الحقيقي والكبير الذي لا أستطيع البوح به كوني عسكريا، فالمستوى السياسي لم يحدد الهدف من وراء الحرب ولم يضع استراتيجية واضحة، والقيادة لا تملك استراتيجية واضحة وعميقة وبعيدة المدى بالمعنى الحقيقي للاستراتيجية، كل ما يتم عمله هو لمدة زمنية قصيرة.

جهات محلية ودولية: عباس المسؤول عن أزمة كهرباء غزة

الرسالة نت 9\5\2016

سلطة الطاقة: عجز يصل لـ70% في الطاقة بغزة والسلطة ترفض حل الأزمة

أعادت حادثة حريق منزل أسرة الشاب محمد أبو هندي ووفاة ثلاثة من أطفاله حرقًا، تفجير السؤال الكبير الذي يتردد بشكل دائم "من المسؤول عن استمرار أزمة كهرباء غزة ؟!، ومن يقف خلف تعطيل حلول الأزمة؟!"، وكانت الإجابة باعتراف الإجماع الوطني والأطراف المعنية، أن محمود عباس رئيس السلطة وفريقه وحكومته، هي الأطراف المسؤولة عن تفاقم الأزمة وتعطيل حلولها، بحسب الوقائع والمعطيات والأرقام.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وقد حملّت الفصائل الفلسطينية برمتها، السلطة مسؤولية أزمة الكهرباء وجريمة حريق عائلة أبو هندي، مؤكدة أن السلطة هي التي رفضت التعاطي مع مطالب الإجماع الوطني برفع الضرائب عن الوقود، وتصر على تجاهل المساعي الدولية لحل الأزمة.

وسعت الرسالة لرصد مواقف محلية ودولية، تبين فيها حقيقة الدور الذي تتورط فيه سلطة رام الله، في أزمة كهرباء غزة، بدأت من حيث اعتراف يحيى رباح القيادي في حركة فتح، أن السلطة من المستحيل أن ترفع ضريبة البلو المفروضة على السولار الصناعي الخاص بمحطة كهرباء غزة بسبب الأزمة المالية التي تعيشها السلطة، وفق تبريره.

وهاجم رباح أثناء حديثه لـ"الرسالة نت"، الفصائل الفلسطينية التي حمّلت السلطة مسؤولية أزمة الكهرباء في غزة، مشيرا إلى أن الحكومة لديها قرار تخفيض ضريبة البلو 80%، ولكن أزمتها المالية تحول دون ذلك، وفق قوله.

أزمة الكهرباء

أسباب أزمة الكهرباء في غزة، شرحها أحمد أبو العمرين المتحدث باسم سلطة الطاقة بغزة، موضحًا أنها تتمثل في وجود عجز يتجاوز من 60-70% في القطاع بدء منذ عام 2006، مبيناً أن مصادر الطاقة الحالية لا تغطي أكثر من 50% من احتياجات القطاع، وفي حال توقف المحطة فإن المصادر الأخرى لا تغطي 20% من الاحتياجات.

وقال أبو العمرين لـ"الرسالة"، إن كميات الطاقة تتناقص أمام تزايد الطلب، في ظل غياب المشاريع الاستراتيجية لحل الازمة بفعل تعنت الاحتلال والسلطة، مبينًا أن مصادر الطاقة لغزة تتمثل في محطة توليد الكهرباء والخطوط المصرية والاسرائيلية.

وأوضح أن احتياجات سكان القطاع للكهرباء في عام 2012 كان 215 ميجا، في حين وصلت في عام 2016 إلى 450 ميجا أي زيادة الضعف تقريبًا، وهو ما انعكس سلبًا على برامج التوزيع التي تتأثر أيضًا بفعل الظروف الفنية المتعلقة بالمحطة والخطوط.

وقال إن محطة الكهرباء إن اشتغلت بكامل قوتها، فهي لا تغطي سوى 20% من احتياجات السكان أي خمس الكمية تقريبًا، مشيرا الى انها تعمل بنصف طاقتها، لسببين وهما أن ثمن وقودها باهظ مع تكلفة الضرائب المضافة عليه، والتي تصل لأكثر من 250% على سعرها الاصلي أي ثلاثة أضعاف تقريبًا.

وأوضح أبو العمرين أن الحكومة أعادت فرض ضريبة البلو على وقود الكهرباء منذ بداية العام الجاري، وهي قيمة تضيف 300% على سعر الوقود الذي يتم شراؤه من جانب الاحتلال عن طريق هيئة البترول التابعة للسلطة إلى قطاع غزة.

وأضاف أن الطاقة بغزة دفعت أكثر من 50 مليون شيقل ضريبة تمت استدانتها من البنوك الفلسطينية المحلية، ولا تزال تقوم بدفعها حتى هذه اللحظة، مبينًا أن قيمة ما دفعته الطاقة لشراء الوقود منذ بداية يناير 78 مليون شيقل، استفادت بـ28 مليون شيقل وقود فقط والباقي ذهب ضرائب للسلطة!.

وأكدّ أن هذه الضرائب لو رفعت لتمكنت الطاقة من الشراء بقيمة الـ50 مليون شيقل وقود يكفي لتشغيل المحطة بكامل قدرتها، ولتمكنت من إراحة الناس وتفادي المخاطر الناجمة عن غياب الكهرباء.

ونوه إلى أن السلطة لا تزال تفرض 50% ضريبة على الوقود، مفندًا مزاعمها بدعم الوقود المورد لغزة، إذ أوضح أن هذا الدعم تقصد فيه رفعها لـ50% من الضرائب!، وهنا يتساءل "هل رفع نصف الضرائب على الوقود يعتبر دعمًا!؟"، معتبرًا هذه المزاعم تهربًا من المسؤولية وخلطًا للأوراق أمام الجرائم التي ترتكبها السلطة بحق سكان القطاع.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وبين أن الطاقة واصلت شراء الوقود رغم فرض الضرائب عليه، لتلقي اللجنة الفصائلية وعودا مستمرة من الحكومة برفع الضريبة، ولكي تعطي فرصة لهذه الجهود ودون أن تغرق غزة بمزيد من الأزمات. وتابع أن إشكالية الكهرباء تكمن في إصرار مالية رام الله على إبقاء الضريبة برغم وجود قرار من رئيس الوزراء رامي الحمد الله برفع كامل لها، وتبنى وزراء غزة والفصائل وسلطة الطاقة برام الله هذا المطلب إلا أن "المناكفات داخل الحكومة حالت دون تنفيذ القرار".

وقال إن الحكومة تعتبر الضريبة دخلا ماليًا لها، تريد تحقيقه على حساب معاناة غزة وآلامها، وأطفالها. وحول تحميل شركة توزيع الكهرباء المسؤولية لعدم توسع الجباية في غزة، فأكدّ أن رام الله تريد توسيع الجباية لفرض الضرائب وليس لشراء المزيد من الوقود للمحطة، منبهًا أن الازمة لا تتعلق بالجباية وانما بالضرائب التي تفرض على وقود الكهرباء رغم اعفاء الحكومة لوكالة الغوث منها في تناقض رهيب يكشف تورط السلطة في معاناة غزة وابتزاز سكانها!.

ولفت أبو العمرين إلى وجود مقدرة لدى الطاقة بغزة على تشغيل المحطة بالكامل من خلال الايرادات التي تقوم بها شركة التوزيع، إذ أن تكلفة وقود المحطة لا تزيد عن 20 مليون شيقل، لكن بدون الضرائب التي تفرضها الحكومة.

وتابع: "جباية الكهرباء بغزة تمكننا من شراء الوقود اللازم لتشغيل المحطة بدون ضرائب، ولكن إذا فرضت الضريبة فسيحدث عجز كبير لأن مجمل ما يتم جبايته 24 مليون شيقل، بينما يحتاج وقود الكهرباء بدون ضرائب 20 مليون شيقل تقريبًا"، منبهًا إلى أن السلطة عمدت لزيادة الضريبة مع تحسن الجباية وذلك لزيادة إيراداتها وعرقلة جهود الطاقة بغزة ومنعها من تحسين الكهرباء بالقطاع.

وبيّن أنه تم طرح عدة بدائل لتحسين موارد الطاقة بغزة، من بينها إمداد خط 161 الذي يوفر مئة ميجا إضافية لغزة، إضافة لإمداد المحطة بخط الغاز، وهي مشاريع لا تزال الموافقة عليها عالقة في مكتب الرئيس محمود عباس، والذي لم يعط الموافقة على تنفيذها.

إدانة فصائلية

وأمام إقرار وإصرار فتح بأن حكومة الحمد الله لن ترفع ضريبة البلو، جاءت الفصائل لتحمل السلطة مسؤولية الازمة، إذ قال طلال أبو ظريفة عضو اللجنة الفصائلية لمتابعة أزمة الكهرباء، إن الفصائل تقدمت للحكومة، بطلب اعفاء غزة من ضرائب الوقود بشكل كامل، الا نها لم تترجم ذلك عمليًا، وتفاجأنا بأنها اعلنت عن قرار بخصم من 60-70% ، وحتى الشهر الاخير لم تفعل ذلك.

وأضاف أبو ظريفة لـ"الرسالة نت"، إنّ الفصائل طالبت شركة الكهرباء بزيادة الجباية، لشراء كميات جديدة من الوقود، وليس لفرض ضرائب على الوقود المورد الى القطاع كما تريد الحكومة. وأشار إلى أن الفصائل اتفقت على خطة انتقالية لتوفير مصادر للطاقة من خلال طرح خط 161 الاسرائيلي ومد انبوب غاز لتشغيل محطة التوليد، وزيادة الكمية الواردة لغزة، ولا يزال الطلب عند مكتب الرئاسة.

وحمل الحكومة مسؤولية البحث عن مشاريع استراتيجية لحل أزمة الكهرباء، وتنفيذ الاجماع الوطني المتمثل برفع كل الضرائب عن الوقود المورد لمحطة التوليد الوحيدة.

وهاجم القيادي في حركة فتح يحيى رباح تصريح أبو ظريفة وموقف الفصائل، وقال إن هذه القوى تبيع مواقف مغشوشة لحماس؛ بسبب قطع مخصصاتها في منظمة التحرير"، مرجعاً أزمة الكهرباء في غزة إلى استمرار حالة الانقسام.

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

رفض جهود تركية

بدوره، أكدّ أحمد فارول القيادي في حزب العدالة والتنمية التركي، أن السلطة الفلسطينية لعبت دورا سلبيا تجاه قطاع غزة، وسعت للتشويش على المساعي التركية الرامية لرفع الحصار. وقال فارول لـ"الرسالة نت"، من أنقرة: إن السلطة تتخذ موقفا عدائيا من غزة لأسباب سياسية معروفة، متجاهلة البعد الإنساني الذي ينبغي أن تقوم به. وأضاف أن تركيا تقدمت بجملة من المقترحات العملية خلال مباحثاتها الجارية مع (إسرائيل)، لتخفيف حصار غزة وحل أزماتها، وفي مقدمتها الكهرباء، إلا أن السلطة لم تكن تؤيد هذه التحركات.

واستشهد بتصريحات علنية لقيادة السلطة أبدت فيها رفضا صريحا للجهود التركية، "عدا عن الاشياء التي تمت في السر لتخريب هذه الجهود"، وفق قوله، مشددا على أن تركيا لن تنفك عن مطالبتها برفع الحصار مهما كان ضغط الأطراف الأخرى التي تسعى لاستمراره.

ودعا المسؤول التركي السلطة إلى اتخاذ "مواقف مشرفة" تنهي أزمات غزة، وتعزز مسار المصالحة الفلسطينية؛ "لأن موقفها مخجل بالنسبة للشعوب المؤيدة للقضية الفلسطينية".

وكان ارشاد هورموز مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قد أكدّ لـ"الرسالة نت" في تصريحات سابقة، وجود أطراف محلية واقليمية سعت للتخريب على الجهود التركية، في إشارة منه لموقف السلطة الفلسطينية.

إدانة دولية

وأمام ما تقدم من شهادات فلسطينية وتركية تجاه دور السلطة في مفاقمة أزمة الكهرباء، أكدّت الأمم المتحدة جرم هذا الدور وفق توصيف القانون الدولي، وضرورة محاسبة السلطة عليه. وأكدّ الياس خوري ممثل اتحاد الحقوقيين العرب في منظمة الأمم المتحدة، أن حرمان السلطة في رام الله لغزة من وقود الكهرباء جراء فرض ضريبة البلو عليها، يعتبر "جريمة حرب" يحاكم عليها القانون الدولي.

وقال خوري لـ"الرسالة نت"، من لاهاي: إن السلطة مطالبة بموجب القانون الدولي بتوفير الوسائل الضرورية لأبناء شعبها في كل الأحوال (في السلم والحرب)، وفقًا لنصوص المادة الأساسية في قانون الأمم المتحدة"، معتبرًا أن حصار غزة "إبادة" يتعرض لها سكان القطاع.

وتابع قائلًا: "هدف الأطراف المشاركة إبادة السكان وتهجيرهم، وأي طرف يشارك في الحصار هو مدان ويلاحق بحسب القانون الدولي"، مشيرا أن سكان غزة يتعرضون لعقوبات جماعية وجرائم حرب ضد الانسانية "لا توصف قانونيًا ولا أخلاقيًا ولا سياسيا"، وفق قوله.

وكالة: عباس يعين اللواء فرج مستشارا للأمن القومي..والأجهزة الأمنية تزيد من انتشارها في مدن فلسطينية

أمد/ رام الله: 9\5\2016

افادت وكالة "قدس نت" نقلا عن مصادر فلسطينية مطلعة ان السلطة الفلسطينية تعتزم زيادة قواتها الأمنية العاملة في مدن الضفة الغربية، وذلك في أعقاب التفاهم الاسرائيلي - الفلسطيني بشان تقليص عمل الجيش الاسرائيلي وعدم اقتحامه المدن الرئيسية.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وكانت اسرائيل قد أعلنت عبر تصريحات مسؤولين أمنيين عن عزمها تقليص عمل الجيش الاسرائيلي في المدن التي تخضع للسيطرة الفلسطينية في أعقاب ما اسمته" النجاحات" التي حققتها الأجهزة الأمنية التابعه للسلطة الفلسطينية، وتمكنها من منع العمليات " العدائية" ضد أهداف إسرائيلية.

وقالت المصادر، ان قرار السلطة الفلسطينية بزيادة عدد عناصرها العاملة في اجهزة الأمن والمنتشرة في المدن الرئيسية في الضفة يأتي من منطلق ضبط الاوضاع الميدانية وتطبيق القانون، اضافة الى عزم اجهزة الأمن القيام بحملات أمنية تستهدف مطلوبين للعدالة.

واضافت المصادر " ان الأجهزة الأمنية حققت خلال الفترة الماضية نجاحات كبيرة على صعيد تطبيق القانون وبسط الأمن وحماية مقدرات المواطنين، اضافة الى منع الفلتان الأمني وتدهور الاوضاع الميدانية في المدن الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، كشف مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية، عن عزم الرئيس محمود عباس (أبو مازن) تعيين اللواء ماجد فرج بمنصب مستشاراً للأمن القومي الفلسطيني.

وقال المسؤول في تصريح خاص للوكالة، إن أهمية هذا المنصب ستكون متابعة كافة القضايا الأمنية المتعلقة بالأمن القومي وسيكون من مهام مستشار الأمن القومي الإطلاع على مجريات الأمور والشؤون الأمنية المتعلقة بدولة فلسطين.

ورجح المسؤول " أن يتم اصدار مرسوم رئاسي بهذا الشأن خلال الأسابيع القادمة".

الحياة: اتصالات أمريكية مع باريس للاستفسار عن تفاصيل "المبادرة الفرنسية" للسلام بخصوص فلسطين

أمد/ واشنطن - جيهان الحسيني: 9\5\2016

كشف مسؤول فلسطيني رفيع لـ «الحياة» اللندنية عن محادثات تجري بين ديبلوماسيين أمريكيين مع نظرائهم من الفرنسيين من أجل الاطلاع على مضمون المبادرة الفرنسية الخاصة بكسر الجمود في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، موضحاً أن المبادرة الفرنسية ستكون على أجندة المحادثات التي سيجريها وزير الخارجية الأميركي جون كيري في كل من باريس ولندن مطلع الأسبوع المقبل.

وقال المسؤول الفلسطيني: «ما زال لدى الأميركيين بعض الأسئلة تجاه الأفكار الفرنسية، وهم يعتقدون بأنهم لم يحصلوا بعد على إجابات كافية... لذلك هم لم يحددوا بعد موقفهم من المبادرة».

وأشار الى اجتماع سيعقد في 30 الشهر الجاري للبحث في المبادرة الفرنسية، يغيب عنه الفلسطينيون والإسرائيليون، ويحضره ممثلون عن اللجنة الرباعية الدولية ومصر والسعودية والأردن والمغرب، لافتاً إلى إمكان توسيع المشاركة في الاجتماع. وتابع: «ما زال البحث جارياً في شأن من ستتم دعوته أيضاً». وأوضح أن الاجتماع سيتناول أجندة مؤتمر السلام المزمع عقده وآلياته، مشيراً إلى مرجعيات العملية السلمية والقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وقرارات مجلس الأمن.

ولفت المصدر إلى أن الهدف من المبادرة الفرنسية هو إنهاء حال الجمود في العملية السلمية وفتح نافذة الأمل بعقد مؤتمر للسلام، وقال: «نحن الفلسطينيين نسعى الى أن يتبنى المؤتمر ثوابت نتمسك بها ونريد التأكيد عليها، وهي خيار حل الدولتين وفقاً لمرجعيات عملية السلام، وهي دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام 1967، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وحل قضية اللاجئين وفقاً لمبادرة السلام العربية التي أعلنت في القمة العربية في بيروت في آذار (مارس) عام 2002». وأضاف: «نريد كذلك آلية جديدة مختلفة عن المفاوضات الثنائية التي لم تثمر». وأردف: «الدول المشاركة كفيلة بالتوصل إلى حل وإيجاد الآلية المناسبة لضمان حل الدولتين... هناك آليات تصلح مماثلة لآليات المفاوضات في الملف النووي الإيراني أو على شاكلة آلية المفاوضات في الملف السوري في جنيف».

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وعن الموقف الإسرائيلي الرافض هذه المبادرة، أجاب: «الاجتماع الذي سيعقد نهاية الشهر ليس مطلوباً أن يحضره أي من الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وبالتالي الرفض الإسرائيلي للمبادرة لن يعطل عقد هذا الاجتماع». وأوضح أنه كان لمصر وما زال دور كبير وناشط في هذا الحراك الدولي الكبير، مشيراً إلى اتصالات قامت بها مصر أخيراً بين أطراف دولية وعربية، وقال: «هناك تنسيق مصري- فرنسي، وكذلك تنسيق مصري - فلسطيني».

هل تجر حرب الأنفاق إلى مواجهة شاملة في غزة؟

صالح النعامي العربي الجديد 2016\5\9

يحمل التصعيد الذي شهده قطاع غزة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، عقب ادعاء جيش الاحتلال كشف "نفقين هجوميين" وتدميرهما، في طياته إمكانية التحوّل إلى مواجهة شاملة، على غرار الحرب التي شُنّت على قطاع غزة، في صيف 2014، على الرغم من أنه من ناحية نظرية لا يوجد لدى كل من الطرفين مصلحة في الوصول إلى هذه النتيجة. فبالنسبة لإسرائيل، فإن الكشف عن الأنفاق وتدميرها يمثّل الهدف الأول الذي يتم تجنيد الموارد والقدرات الاستخبارية والتقنية والعسكرية من أجل تحقيقه. وفي نظر كبار قادة الكيان الصهيوني السياسيين والعسكريين، يكتسب تحقيق هذا الهدف أهمية إضافية في ظل مجاهرة سكان المستوطنات الواقعة في محيط قطاع غزة بالتعبير عن مخاوفهم من تبعات مواصلة "كتائب عز الدين القسام"، الجناح العسكري لحركة "حماس"، حفر الأنفاق، كما أكد ذلك قادة الحركة أنفسهم في أكثر من مناسبة، وادعاء الكثير من المستوطنين أنهم سمعوا أصواتاً تدل على أن عمليات حفر تتم أسفل منازلهم.

وقال معلّق الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرنوت" رون بن يشاي، إن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي إيزنكوت، يعتبر أن الكشف عن "الأنفاق الهجومية" وتدميرها، هو "المشروع رقم واحد بالنسبة للجيش خلال العام الحالي". وفي تقرير نشره موقع الصحيفة أول من أمس السبت، أشار بن يشاي إلى أنه على الرغم من أنه لا يوجد لدى إسرائيل مصلحة استراتيجية بالانجرار لمواجهة شاملة جديدة ضد حركة "حماس"، إلا أن كلاً من المستوى السياسي وقيادة الجيش في تل أبيب مستعدان لخوض غمار حرب جديدة من أجل القضاء على "تهديد الأنفاق"، على اعتبار أنه لا يمكن التسليم "بتهاوي معنويات المستوطنين في غلاف غزة والمس بمستوى الشعور بالأمن الشخصي لديهم".

ومما زاد الأمور تعقيداً حقيقة، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سارع أخيراً للإعلان عن اكتشاف "حل تكنولوجي غير مسبوق" يُمكّن من الكشف عن الأنفاق وبالتالي تدميرها. وقد رأى بعض المحللين العسكريين في تل أبيب أن "تباهي" نتنياهو بهذا "الإنجاز" أسهم فقط في زيادة التوتر وعزز من فرص اندلاع مواجهة شاملة. وقال المعلّق العسكري الإسرائيلي، ألون بن دافيد، إن إعلان نتنياهو عن اكتشاف "الحل التكنولوجي نجم عنه ضرر عسكري وسياسي كبير لأنه قلّص هامش المناورة أمام حركة حماس". وفي مقال نشره موقع صحيفة "معاريف" السبت، أشار بن دافيد إلى أن "حماس" باتت تدرك أن الكشف عن النفقين "لم يكن نتاج الصدفة"، وأن مسألة كشف بقية الأنفاق الهجومية هي "مسألة وقت فقط".

وحسب بن دافيد، فإن نتنياهو، من دون أن يقصد، قد وضع "حماس" أمام خيارين أحلاهما مر، فإما أن تسلّم بقيام إسرائيل بتدمير الأنفاق التي تمثّل وسيلة الدفاع الأمثل بالنسبة لها والقبول أن تذهب كل الجهود التي بذلت في حفرها سدى، أو أن تستغل الحركة ما تبقى من أنفاق غير مكتشفة في تنفيذ عمليات خاطفة، ستفضي حتماً إلى حرب شاملة، مع كل ما يترتب عليه الأمر من تبعات.

ونقلت صحيفة "معاريف" في عددها الصادر الجمعة عن أوساط عسكرية إسرائيلية، قولها إنه على الرغم من الحصار المفروض على قطاع غزة، ففي حال نشوب مواجهة شاملة مع غزة، فإن حركة حماس ستكون قادرة على "إيذاء" إسرائيل بشكل أكبر مما حصل في حرب 2014. في الوقت ذاته، فإن هناك في إسرائيل من يحذر من أن نشوب حرب جديدة سيهدد

Center for Studies & Strategies للدراسات والاستراتيجيات

بشكل كبير المستوطنين في محيط القطاع، إذ إن قادة هؤلاء المستوطنين أبلغوا الإذاعة الإسرائيلية، الخميس الماضي، أنهم يرفضون أن يتم إخلاء المستوطنين إلى مناطق في عمق إسرائيل، خلال أية حرب مقبلة، كما تخطط قيادة الجيش الإسرائيلي.

وعلى الرغم من إدراك نتنياهو كل هذه المحاذير، فإنه يبدو مستعداً لمواصلة استهداف الأنفاق، لا سيما عقب صدور تقرير "مراقب الدولة" الذي حقق في مسار حرب 2014، والذي اتهم المستوى السياسي والعسكري بالتقصير. فقد انقض عدد من قادة اليمين على نتنياهو، حيث طالبه وزير الخارجية السابق، أفيغدور ليبرمان، في مقابلة مع القناة الثانية، بالاستقالة. وفي تعليق نشره على صفحته على "فيسبوك" اعتبر وزير الداخلية السابق، والقيادي البارز في الليكود جدعون ساعر، أن تواصل حفر الأنفاق يدل على أن حرب غزة كانت "فشلاً ذريعاً".

ويرى الذين تعاملوا مع نتنياهو أن الحسابات السياسية الداخلية تعدّ من أهم الاعتبارات التي تملي عليه طابع القرارات التي يتخذها. لكن هناك في إسرائيل من يرى أن هناك فرصة لاحتواء التصعيد الجاري وتلافي خطر الانجرار لمواجهة عبر إحداث تحوّل جدي على واقع الحصار. فقد كشف موقع صحيفة "معاريف"، السبت، أن عدداً من وزراء اليمين نجحوا في إقناع نتنياهو بتحديد جلسة خاصة للحكومة لمناقشة مسألة تدشين ميناء قبالة سواحل غزة. وأشارت الصحيفة إلى أن كلاً من وزير التعليم نفتالي بنات ووزير الاستخبارات، يسرائيل كاتس، ووزير الإسكان يوآف جلانت ووزير الاستيطان والزراعة، أوري أرئيل، يطالبون بتدشين الميناء، إلى جانب أن قيادة الجيش الإسرائيلي تجاهر بتأييدها هذه الفكرة. وحسب الصحيفة، فإن المتحمسين لفكرة الميناء يرون أن تدشينه سيمنح الغزيين إنجازاً يجعل "حماس" معنية بالحفاظ عليه وعدم الإقدام على أية خطوة يمكن أن تفضي إلى المس به.

"دماؤنا في اعناقكم ..سيادة الرئيس ومعالي رئيس الوزراء" يافطات في شوارع غزة الرئيسية

غزة / سما / 2016\5\9

تفاجئ المواطنون صباح اليوم بوجود لوحات اعلانية كبيرة في شوارع غزة تحمل صورة للرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء رامي الحمد الله مع جملة "دماؤنا في اعناقكم .. سيادة الرئيس ومعالي رئيس الوزراء" .

وتأتي تلك اليافطات في إشارة الى مسؤولية الرئيس ورئيس الوزراء عن فاجعة حرق الأطفال الثلاثة بمخيم الشاطئ غرب غزة بسبب استخدام الشموع عقب انقطاع الكهرباء.

وكانت حركة حماس حملت امس الرئيس ورئيس الحكومة رامي الحمد الله المسؤولية في ظل حالة التميز والتهميش التي يمارسانها ضد أهل غزة وإصرارهما على فرض ضريبة البلو، على الرغم من أنها مستردة من الاحتلال وكذلك رفض تقديم طلب رسمي للاحتلال لربط غزة بخط كهربائي إضافي.

هل غزة على أعتاب عدوان صهيوني جديد؟

د. صالح النعامي السبيل 2016\5\9

يتخذ مسار المواجهة بين الكيان الصهيوني والمقاومة في غزة منحى خطير، ويمكن أن يفضي إلى مواجهة جديدة، قد تعيد للأذهان الحرب التي شنت على غزة خلال صيف 2014. ومن الواضح أن قرار إسرائيل تدمير الأنفاق بمجرد أن يتم الكشف عنها، سيما في أعقاب زعم الصهاينة تطوير «حل تكنلوجي» يضمن الكشف عن الأنفاق، يزيد من فرص إشعال فتيل مواجهة جديدة. فإسرائيل قد وضعت على سلم أولوياتها كشف وتدمير الأنفاق، سيما في أعقاب صدور تقرير مراقب الدولة الذي يحمل المستوى السياسي والعسكري المسؤولية عن الفشل في الحرب الأخيرة. ومن الواضح أن إسرائيل ستعمل خلال تدمير الأنفاق على تجاوز الحدود والتوغل ثم الانسحاب بعد انتهاء المهمة، وهذا ما تعتبره المقاومة تجاوزا لاتفاق التهدئة. وإزاء هذا

Center للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الواقع، يفترض أن يكون هناك موقف لراعي اتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه في أعقاب انتهاء الحرب الأخير، ألا وهو نظام السيسي. ومن الواضح أن الرهان على أن يتخذ نظام السيسي مثل هذا الموقف في غير محله، على اعتبار أنه من المستحيل أن يعبر هذا النظام عن أي موقف يمكن أن يدعم مواقف المقاومة في غزة، حتى عندما يتعلق الأمر باتفاق رعاه. من الواضح أن إسرائيل التي تبدو مصممة على التعامل مع الأنفاق تحاول أن تقوم بذلك دون أن يقود الأمر إلى مواجهة شاملة. من هنا، يتحدث الصهاينة عن تدخل العديد من الأطراف الإقليمية للتوسط بين الجانبين لمنع اندلاع المواجهة القادمة. لكن في المقابل لا يوجد ما يضمن أن تنجح هذه الجهود في نزع فتيل المواجهة القادمة. إن خطر اندلاع مواجهة شاملة قائم، على الرغم من أنه من ناحية نظرية، لا يوجد من الأسباب ما يدعو الكيان الصهيوني والمقاومة للحماس لمثل هذه المواجهة. فصناع القرار في تل أبيب، الذين يخاطرون بالتصعيد، يعون تماماً أنه عندما تضع الحرب أوزارها في نهاية المواجهة القادمة فإن الأمور ستعود إلى نفس الوضع الذي كانت قبل الحرب. ولا خلاف في تل أبيب أن تحقيق نتائج إستراتيجية لأية مواجهة جديدة ضد حركة حماس يتطلب إعادة احتلال القطاع وإسقاط حكم الحركة هناك. لكن، باستثناء وزير الخارجية السابق الهاذي أفيغدور ليبرمان، لا يوجد سياسي صهيوني واحد معني بإعادة احتلال القطاع، على اعتبار أن مثل هذا السيناريو سيورط الكيان الصهيوني في القطاع لفترة طويلة جداً، ويحول الاحتلال إلى المسؤول من ناحية سياسية وإغاثية عن القطاع أمام المجتمع الدولي. يعي نتنياهو تماما أنه لا توجد جهة ما يمكن أن تدير شؤون قطاع غزة وتتحمل المسؤولية عنه في حال تم القضاء على حكم حركة حماس، حيث أن كل الدلائل تشير إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس غير معني بأن يغامر بإعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، خشية ألا يتحول تواجد السلطة في القطاع إلى مسوغ لتحميله المسؤولية عما يجري فيها. في الوقت ذاته، فإن شن مواجهة على القطاع حتى لو بدون إعادة احتلال القطاع ستعني تكبيد الجيش والمستوطنين خسائر كبيرة، ناهيك عن أن الجيش الصهيوني قد ألزم نفسه بإخلاء المستوطنين من غلاف غزة إلى عمق الكيان الصهيوني أثناء الحرب، وهو ما يرفضه المستوطنون. وفي المقابل، فإن المقاومة أيضاً لا تبدو متحمسة للحرب، على الرغم من أنها مستعدة لها. ولا حاجة لسرد ما يمكن أن يحدث عندها، حيث سيعيد الصهاينة نفس الكرة، وسيعيثون دماراً وخراباً في قطاع غزة، مع العلم أنه لم يتم إعادة إعمار ما تم تدميره، إلى جانب أنه لم يحدث تغيير جوهري على طابع البيئة الإقليمية التي كانت سائدة أثناء حرب 2014، والتي مكنت إسرائيل من مواصلة العدوان في ظروف مثالية.

قد تضطر الحكومة الصهيونية التي تحبذ مواجهة تهديد الأنفاق دون المخاطرة باندلاع مواجهة شاملة، إلى استخدام وسائل أقل فظاظة في محاولاتها تحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تمس تل أبيب بالأنفاق على فترات زمنية متباعدة وليس بشكل متسارع وبدون تسليط الأضواء على هذه الحرب.

على الرغم من عدم رغبة الطرفين في الانجرار لمواجهة شاملة جديدة، إلا أن الفعل وردة الفعل كما يحدث حالياً يحمل في طياته خطر تفجر حرب جديدة، سيما وأن الكثير من قادة اليمين قد شرعوا في غرس سكاكينهم في ظهر نتنياهو ويطالبون باستقالته في أعقاب صدور تقرير مراقب الدولة الذي يحمله بعض المسؤولية عن الفشل في الحرب الأخيرة. وليس من المستبعد أن تندلع مواجهة جديدة بفعل حرص نتنياهو على التغطية على الانتقادات التي توجه إليه.

وفيما يتعلق بالمقاومة، فإن المبدأ الذي يجب أن يحكم سلوكها هو القاعدة الذهبية القائلة: لا يكفي أن تكون محقاً بل يجب أن تكون حكيماً أيضاً.

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات Center For Studies & Strategies

شامخا يمضي الشيخ إلى وجبة أسر جديدة

ياسر الزعاترة الدستور 2016\5\9

وسط حشد من إخوته ومحبيه ومريديه من أبناء الأراضي المحتلة عام 48، مضى الشيخ رائد صلاح إلى السجن للمرة الخامسة، وهذه المرة ليقضي حكما بتسعة شهور.

بابتسامته الجميلة، ووصاياه لأحبته بأن يحملوا الأقصى والقدس أمانة في أعناقهم مضى الشيخ؛ يذل بمواقفه الغزاة. قال لهم: السجن أحب إلي مما تدعونني إليه، فلن نقيل ولن نستقيل، وسنحمل أمانة الدفاع عن القدس والأقصى، ما بقي فينا عرق ينبض.

بعد شهور من حظر حركته الإسلامية، يدخل الشيخ رائد صلاح إلى السجن، ساخرا من الغزاة وجبروتهم، ومعلنا أن المسيرة ماضية، به أو بأحبته الذين يحملون العهد، ولا يتوقفون عن الدفاع عن وطنهم ومدينتهم المقدسة، ويعلنون الجاهزية لدفع الثمن أيا كان.

على خلفية مواقفه البطولية وبساطته ورجولته؛ تنحاز جماهير الأمة إليه، ومعه إلى قضية المسجد الأقصى التي يعمل من أجلها ليل نهار، بينما يشعر الصهاينة بالغيظ والقهر من هذا الرجل الذي يعطل؛ ما وسعه الجهد مخططاتهم الشيطانية للسيطرة على الحرم ومن ثم بناء الهيكل مكانه.

الأكيد أن حقد الصهاينة على الشيخ إنما ينبع بشكل أساسي من حراسته للمقدسات وفي مقدمتها الأقصى، ووقوفه في وجه مخططات تهويده وهدمه وبناء الهيكل على أنقاضه، والتي تحظى بإجماع في الأوساط الصهيونية التي تردد في السر والعلن مقولة بن غوريون "لا معنى لـ"إسرائيل" بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل".

لكن ذلك ليس كل شيء في واقع الحال، فالشيخ لم يحرس الأقصى فقط، بل حرس الذاكرة الجمعية لفلسطيني الأراضي المحتلة عام 48، ومن يعرف ما كان عليه الحال في السبعينيات، مقارنة بما عليه اليوم، يدرك أي جهد رائع بذله في مواجهة سياسة "الأسرلة" التي اتبعتها سلطات الاحتلال وكانت على وشك النجاح لولا ظهور الحركة الإسلامية وتجذر فكرها وحضورها تحت قيادته الربانية.

لقد ثبّت الشيخ وحركته إلى جانب قوىً أخرى الهوية الفلسطينية والعربية والإسلامية لمواطني الأراضي المحتلة عام 48، كما أعادهم إلى قضيتهم بعدما ضيعتهم سياسات منظمة التحرير إثر اعترافها بالقرارات الدولية.

وبرفضه دخول الكنيست كان الشيخ يوجه صفعة أخرى للاحتلال، لأن الدلالة لا تخفى عليهم، فهنا ثمة دولة احتلال لا يعترف بها الشيخ وأنصاره، ولا يمكن أن يعترفوا بها، وقد ثبت عمليا أن المفاسد التي ترتبت على دخول العرب للكنيست كانت أكبر من المصالح المحدودة التي تحققت.

إلى جانب ذلك كله كان الشيخ يقف بكل إباء إلى جانب إخوانه في حركة حماس وتيار المقاومة برمته، يمدهم بما تيسر من أسباب الدعم، الأمر الذي كان سببا آخر من أسباب استهدافه وحركته أيضا، وصولا إلى حظرها.

داخل السجن كان أم خارجه، سيظل الشيخ رائد صلاح شوكة في حلوق الغزاة، وستظل صرخاته "الأقصى في خطر، القدس في خطر"، "إنا باقون، ما بقي الزعتر والزيتون"، ستظل ترهق أسماعهم وتقض مضاجعهم، لا سيما أنها تجد صداها في قلوب وعقول، ومن ثم وسواعد مئات الآلاف من الرجال الذين لن يخذلوا شيخهم، ولن يخذلوا الراية التي رفعها مهما كانت الظروف.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لحارس الأقصى، وسنديانة فلسطين الشامخة سلام. ستخرج من جديد سيدي، وستطلق صيحاتك كما فعلت دائما في وجوه القتلة، وفي غيابك، سيحمل الرجال الرسالة دون خوف ولا وجل، بل سيكونون أكثر وفاءً لها بإذن الله.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies